الأمم المتحدة

E/AC.51/2019/L.4/Add.29

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
28 June 2019
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة التاسعة والخمسون
٣-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والخمسين

مشروع التقرير

المقرر: السيد جون **يامادا** (اليابان)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

(البند ٣ (أ))

البرنامج ٢٧
الأنشطة المشتركة التمويل

١ - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة، المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، في البرنامج ٢٧، الأنشطة المشتركة التمويل، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام ٢٠١٨ (A/74/6 (Sect. 31)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2019/CRP.1/Rev.2).

٢ - وعرض كل من رئيس وحدة التفتيش المشتركة وأمين مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين البرنامج وردوا على الاستفسارات التي أثيرت أثناء نظر اللجنة فيه.

020719 020719 19-10847 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة

٣ - أُعربَ عن التأييد للتوجه العام للبرنامج، ولا سيما الحاجة إلى الحفاظ على الاتساق والوحدة داخل منظومة الأمم المتحدة.

٤ - وفيما يتعلق بلجنة الخدمة المدنية الدولية، أقرت عدة وفود باتساع نطاق الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة، على نحو ما يتجلى في المعلومات المتعلقة بأداء البرامج، ورحبوا بعزمها على ترشيد استخدام الموارد والحد من بصمتها الكربونية استجابة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما عن طريق خفض عدد المنشورات. وطُلب توضيح ما إذا كان خفض عدد المنشورات سيكون له أثر على نشر المواد التي صدر بها تكليف. وفي هذا الصدد، طلب أحد الوفود إعداد جدول يبين الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز من أجل توضيح كيفية تحقيق النتائج.

٥ - وقد أُبرز الدور الأساسي الذي تضطلع به اللجنة في تنظيم وتنسيق شروط الخدمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الأعمال التي تضطلع بها اللجنة فيما يتعلق بتعزيز تنفيذ مجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد. وطُلب تقديم معلومات مستكملة عن الأعمال المضطلع بها في هذا الصدد.

٦ - وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه للزيادة المقررة في عدد الحلقات الدراسية والدورات التدريبية التي تنظمها لجنة الخدمة المدنية الدولية، لأن ذلك من شأنه أن يسهم في تحسين فهم الموظفين للتوصيات التي تقدمها اللجنة. وأشار الوفد أيضا إلى التحسينات التي أدخلت على الموقع الشبكي للجنة، ولكنه أشار إلى أنه يلزم القيام بالمزيد لتحسين سبل التواصل من جانب اللجنة بشأن أية توصيات جديدة تصدر في مرحلة مبكرة.

٧ - وأشار أحد الوفود، في إطار تعليقاته على أبرز نتيجة تحققت في عام ٢٠١٨، إلى الصعوبات التي واجهته في الإحالة إلى الفقرات التي لم تكن مرقمة. وأشار الوفد إلى أنه، في إطار العنوان الفرعي ''النتيجة والأدلة''، من الواضح أن النتيجة تمثلت في التوصل إلى فهم شامل لمجموعة عناصر الأجر. وأشار الوفد إلى أن النتيجة التي جرى إبرازها كانت أقل وضوحا بسبب الطريقة التي صيغ بها السرد. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن الكيفية التي تعتزم بها اللجنة إحراز تقدم في تحقيق التنفيذ الكامل والمتسق لمجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد في جميع كيانات الأمم المتحدة وتساءل عما إذا كانت هناك مقاومة لتنفيذها من جانب أي من هذه الكيانات.

٨ - وفيما يخص وحدة التفتيش المشتركة، سلمت عدة وفود بالدور الذي تضطلع به الوحدة بوصفها الهيئة الوحيدة التي أجرت استعراضات رقابية على نطاق المنظومة، وشددت على أن جميع التوصيات التي قدمت على نطاق المنظومة يجب أن تنظر فيها بعناية الهيئات القيادية ذات الصلة. ورحب أحد الوفود بالجهود التي تبذلها الوحدة لإعطاء الأولوية للتقارير ولإعداد تقارير ذات نوعية أفضل.

٩ - وأعربت بعض الوفود عن أسفها لأن الاتحاد البريدي العالمي لم يتصرف وفقا لتوصيات الوحدة، وطلبت مزيدا من المعلومات عن هذه المسألة. وقال أحد الوفود إنه غير مقتنع بالحجة التي مفادها أن الاتحاد البريدي العالمي أنشئ قبل نشأة الأمم المتحدة بفترة طويلة، وبالتالي لا تسري عليه اللوائح التي تنظم شؤون الوحدة، وبذلك فهو معفى من هذه التوصيات.

١٠ - وفيما يخص مجلس الرؤساء التنفيذيين، أعربت عدة وفود عن تقديرها للعمل الذي يقوم به المجلس والدور الذي يضطلع به في ضمان الاتساق والتنسيق فيما يخص السياسات والممارسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة. وأشار أحد الوفود إلى مجموعة من المبادرات التي اتخذتها فرقة عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأعرب عن أمله في أن تظل هذه المسألة تحظى بالأولوية خلال السنة المقبلة.

١١ - وشدد أحد الوفود على أن مجلس الرؤساء التنفيذيين تصرف بموجب ولايات صادرة عن الجمعية العامة، ووجه الانتباه إلى أبرز نتيجة تحققت في عام ٢٠١٨، حيث تضمنت إشارة إلى وجود ثقافة مؤسسية للإفلات من العقاب وانعدام الثقة يتعين تغييرها بإلحاح وعزم. واستفسر الوفد عن كيفية التوصل إلى هذا الاستنتاج، وما إذا كانت المسألة قد عُرضت على الجمعية العامة لكي تنظر فيها، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا لم تقم الجمعية بذلك. وطُرحت أسئلة بشأن نتائج الاستقصاء العالمي للموظفين، وكيف ينظر الموظفون إلى هذه الثقافة وكيف يتصرفون في حالات التحرش الجنسي. وطُلب توضيح أيضا بشأن البيانات الكامنة وراء الاستنتاج، وجرى التساؤل عما إذا كان الموظفون ينفذون التدابير التي وُضعت ويقبلونها. وبالنظر إلى أن الأمم المتحدة لديها سياسة واضحة للتحقيق في التحرش الجنسي بصورة عادلة وسرية، على نحو ما جاء في الخطة البرنامجية المقترحة، تساءل الوفد أيضا عن الأسباب التي تستدعي تغيير شيء يؤدي وظيفته جيداً. وتساءل الوفد أيضا عن دور فرقة عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي وعن وضعها القانوني. وفيما يتعلق بنتائج أعمال فرقة العمل، ومنها وضع تعريف موحد للتحرش الجنسي ومجموعة من المبادئ المشتركة لسياسات مكافحة التحرش الجنسي وسياسة نموذجية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن التحرش الجنسي، استفسر الوفد عما إذا كان قد أجري تحليل قانوني للخبراء في إطار وضع التعريف الموحد. وتساءل الوفد عما إذا كانت المشكلة قائمةً حقاً أو ما إذا كانت المسألة قد أثيرت نتيجة للاتجاهات الحالية.

١٢ - ورأى أحد الوفود أن الإشارة إلى وجود ثقافة الإفلات من العقاب ليست إشارة غير لائقة ولم تأت كنتيجة لاتجاه سائد، بل إنها تعكس الاعتراف المتزايد بأن ثقافة الإفلات من العقاب مشكلة عالمية وتمثل إحدى التجليات التي تشترك فيها العديد من المنظمات الكبرى. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على أنه من المهم مقاومة إغراء إلقاء اللوم على الضحايا، والقيام بدلا من ذلك بالاستماع إليهم والعمل صوب التخفيف من حدة هذه المشكلة.

١٣ - وفيما يتعلق بمسألة الإبلاغ عن التحرش الجنسي، قال أحد الوفود إنه ليس من الواضح في سياق أبرز نتيجة تحققت في عام ٢٠١٨ ما إذا كانت قد وُضعت خطة لوضع مقياس لتحديد حجم الحوادث، وطُلب توضيح ما إذا كان التحول من المقاييس إلى المنجزات المستهدفة قد أدى إلى إغفال جوانب معيَّنة. وجرى التساؤل أيضا عما إذا كانت المنظمة مستعدة لتتبع الأداء وما إذا كانت قد وُضعت نظم لهذا الغرض.

١٤ - وفيما يتعلق بمسألة شكل الخطط البرنامجية، أعربت عدة وفود عن تأييدها لنطاق المعلومات المقدمة وشددت على الحاجة إلى زيادة الشفافية. وأعربت عدة وفود أخرى عن قلقها إزاء عرض البرامج، وطلبت توضيحا بشأن الأساس القانوني للتغييرات التي أدخلت على الشكل، وأبرزت أوجه عدم الاتساق بين النبذات السردية عن النتائج ومقاييس الأداء وتقديم الأدلة والمنجزات المستهدفة. وطلب أحد الوفود إعداد جدول يتضمن الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

١٥ - وأشار أحد الوفود إلى أنه بالرغم من وجود قدر من الاتساق في عرض البرامج، مثل الإعراب عن المواءمة مع خطة عام ٢٠٣٠، كان من الصعب الوقوف على نظرة كيانات الأمانة العامة عموما إلى الأهداف المتوقعة لعام ٢٠٢٠. وكررت عدة وفود الإعراب عن هذا الرأي. ومع التسليم بأهمية خطة عام ٢٠٣٠، قال الوفد نفسه إنه لم تقدم معلومات كافية عن الولايات المحددة المنبثقة عن خطة عام ٢٠٣٠ أو الولايات الحكومية الدولية الأخرى، وقال إن أهداف التنمية المستدامة لم ترد في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد عما إذا كانت هناك ولاية حكومية دولية تدعو إلى إدراج خطة عام ٢٠٣٠ في جميع الخطط البرنامجية.

١٦ - وذكرت عدة وفود أن الخطط البرنامجية ينبغي أن تكون متسقة ومفهومة. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان العرض الجديد للبرامج قد أُعدَّ استنادا إلى مبادئ الميزنة القائمة على النتائج، التي تتضمن أهداف المنظمة والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. وأُعربَ عن رأي مفاده أن الأساس الذي يقوم عليه هذا النهج ينطوي على وجود سرد متسق وخطة برنامجية متسقة، تشمل العناصر القائمة على النتائج.

١٧ - ودعت عدة وفود إلى توضيحات بشأن المصطلحات. وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن تصنيف عبارتي ''النتائج'' و ''المنجزات المستهدفة''، حيث يرى أنهما تشيران إلى مستويين مختلفين في عملية البرمجة. وأشير كذلك إلى أن هناك عدة منجزات مستهدفة إلا أنه لا توجد سوى نتيجة واحدة بارزة في عام ٢٠٢٠، أما بقية النتائج فلم تُدرج في الخطط المعروضة. وفي حين تقر العديد من الوفود بأن قرارا اتخذ لتغيير جوانب من الشكل، أشير إلى أن بعض الجوانب لم تحددها الجمعية العامة بصورة واضحة. وفي هذا الصدد، ذكر أحد الوفود أن اللجنة سيتعين عليها البت في كيفية المضي قدما وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة بهذا الشأن. وردا على التوضيح الذي قدمته الأمانة العامة الذي مفاده أن مديري البرامج قد مُنحوا الحرية الكاملة في كيفية إبراز أي من النتائج المتوقعة، أبدى الوفد اهتمامه بمعرفة ما طلبت الأمانة العامة من مديري البرامج إدراجه في كل جزء من أجزاء الشكل الجديد.

١٨ - وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى المتصلة بالشكل، أصرت عدة وفود على إدراج أرقام الفقرات. وقال أحد الوفود إنه سيكون من المفيد أن تقدم اللجنة مزيدا من المعلومات عن هيكل الخطط البرنامجية، التي من شأنها أن تساعد في فهم التحول إلى تسليط أضواء على النتائج، التي كانت قابلة للقياس الكمي في بعض الحالات دون غيرها. وكررت عدة وفود الإعراب عن الحاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن الهيكل والشكل، وطلبت تقديم هذه المعلومات بصورة خطية.

١٩ - ورحب عدد من الوفود بالتوضيح الذي قدِّم، ومفاده أن جميع النتائج والمنجزات المستهدفة سوف تسجَّل في النظام المركزي لتخطيط الموارد.